



النشرة اليومية

Wednesday, 04 December, 2024



أخبار
الطاقة



افتتاح أعمال منتدى مبادرة السعودية الرياضية الخضراء بنسخته الرابعة في الرياض

الرياض - حازم بن حسين

أن التحدي الأكبر لتحول الطاقة هو التوقعات غير المنطقية من البعض. وأضاف خلال مبادرة السعودية الخضراء، أن هناك حاجة لجميع مصادر الطاقة لضمان استدامة موارد الطاقة، مشيرًا إلى الاستثمارات الكبيرة لتصبح المملكة من أقل الدول انبعاثات للكربون. وبين أن مشكلة الهيدروجين الأساسية هي ارتفاع التكلفة مقارنة ببقية مصادر الطاقة، مبيّنًا أن التقنية والابتكار هما المجال الوحيد للكثير من الشركات في هذا القطاع ويتم فيها استثمارات ضخمة لمعرفة ما يمكن القيام به، حيث بلغت استثمارات أرامكو كرأس المال الجريء 700 مليون دولار للشركات الناشئة لدعم تحول الطاقة. وقال الناصر إن المملكة تستثمر الكثير في الطاقات المتجددة بالمملكة، مشيرًا إلى أن نحو 30% من استهلاك الطاقة سيكون من الطاقات المتجددة، و50% من الغاز لذلك نحن نحتاج إلى حلول براغماتية تأخذ بعين الاعتبار ضمان مصادر الطاقة وأنها آمنة ومستدامة.

ويشهد المنتدى مشاركة الخبراء وصنّاع السياسات وقادة قطاع الأعمال والخبراء والمتخصصين من مختلف أنحاء العالم، لمناقشة موضوعات أبرزها إعادة تأهيل الأراضي، وتسخير أحدث الابتكارات لخفض الانبعاثات الكربونية، وتمويل رحلة الانتقال الأخضر لدعم سبل العيش المستدامة، ودور الحلول الطبيعية في تمكين المجتمعات من التكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى تعزيز جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي الغني في المملكة.

افتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة أمس، أعمال النسخة الرابعة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء تحت شعار "بطبيعتنا نبادر"، وذلك بالتزامن مع الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP16) التي تستضيفها الرياض تحت شعار "أرضنا، مستقبلنا".

وتحدث سموه عن الجهود المستمرة للمملكة في التعامل مع تحديات التغير المناخي، كما أكد على أهمية تعزيز أمن إمدادات الطاقة كونه الركيزة الأهم لتحقيق الاستدامة في المجالات المختلفة. كما استعرض سموه خلال حديثه مع الدكتورة أنجيلا ويلكنسون، الرئيس التنفيذي لمجلس الطاقة العالمي، أبرز المبادرات النوعية والنتائج المحققة للمملكة في مسار تحولات الطاقة، مما جعلها الدولة الوحيدة على مستوى العالم التي تستفيد ماليًا من هذا التحول. وأفاد سموه أن العالم تؤمن بمستهدفات رؤية السعودية 2030 وهم متحفزون لتحقيق النتائج؛ لأنهم يرون أن ما يقدمونه يؤثر في حياتهم اليومية بشكل جوهري وما نقوم به اليوم هو لأولادنا وأحفادنا. مشيرًا: نحن نعمل على إزاحة مليون برميل من السوائل البترولية واستبدالها بالغاز والطاقة المتجددة أروني أي بلد فعل ذلك.

من جهته قال أمين الناصر رئيس شركة أرامكو، إن الشركة تنظر إلى كيفية تقليص التكلفة في ظل تحول الطاقة، لافتًا



في الوقت نفسه، أعلنت وزارة الطاقة ووزارة الاقتصاد والتخطيط عن الفائزين في التحدي العالمي لالتقاط الكربون واستخدامه، الذي أُطلق بالتعاون مع منصة أب لينك (UpLink). جاء الإعلان خلال منتدى مبادرة "السعودية الخضراء"، الذي عُقد في الرياض، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، ووزير الاقتصاد والتخطيط فيصل بن فاضل الإبراهيم. ويهدف التحدي، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، الذي تتبناه المملكة، وبجهود خفض الانبعاثات المرتبطة به، إلى تعزيز البحث عن حلول مبتكرة لتسريع وتيرة إزالة الكربون، ودعم العمل المناخي، والتأكيد لأهمية الابتكار والتقنية في التعامل مع تحديات التغير المناخي، من خلال تشجيع الشركات الناشئة على تقديم حلول رائدة لالتقاط ثاني أكسيد الكربون، وإعادة استخدامه، إما بصورته الأصلية، أو عبر عمليات تحويل كيميائية.

وقد فازت في منافسات التحدي 11 شركة ناشئة مبتكرة، من بين 315 شركة عالمية شاركت في المنافسات وجاء تتويج الفائزين وفقًا لعدد من المعايير تتضمن مستوى نضج الحلول المقدمة وقابليتها للتوسع وجدواها التجارية ومستوى جاهزيتها التقنية والاستثمارية، ومدى استدامتها، كما عكست الابتكارات الفائزة الدور البارز لتقنيات التقاط الكربون واستخدامه في التخفيف من آثار التغير المناخي وتعزيز الاستدامة الصناعية. وسيحصل الفائزون في المراكز الخمسة الأولى على جوائز نقدية، كما ستحصل الشركات الفائزة على الدعم التجاري وفرص الظهور على المستوى العالمي، بالإضافة إلى فرصة المشاركة في برنامجٍ للدعم، ينظمه عدد من الجهات الشريكة في التحدي، ويوفر فرصة للفائزين تتمثل في الدخول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاستشارية والفرص الاستثمارية والمشاركة في الفعاليات العالمية.

وتستعرض النسخة الرابعة من المنتدى مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المناخية والبيئية في إطار مبادرة السعودية الخضراء، وخطط العمل لمكافحة التصحر وتسريع جهود إعادة تأهيل الأراضي، مع التركيز على أهم الاتجاهات في مجال الاستدامة وأحدث الابتكارات البيئية، التي تسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة.

وسيعقد خلال مؤتمر (COP16)، معرض مبادرة السعودية الخضراء الذي يتيح لزواره فرصة خوض رحلة استثنائية تسلط الضوء على رؤية المملكة لبناء مستقبل مستدام، إلى جانب مجموعة من التجارب التفاعلية التي تستعرض أكثر من 80 مبادرة يجري العمل عليها في إطار جهود العمل المناخي والبيئي، وذلك بمشاركة جميع فئات المجتمع عبر مجموعة من الشاشات والخرائط ثلاثية الأبعاد ولوحات الأداء التفاعلية، بما يضمن تعزيز مستويات اهتمام وتفاعل الزوار.

وتركز مبادرة السعودية الخضراء على تحقيق ثلاثة أهداف طموحة تُسهم في مواجهة التحديات البيئية وتعزيز الاستدامة. ويتمثل الهدف الأول في خفض الانبعاثات بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030م، من خلال زيادة سعة مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، ودعم الابتكارات في الاقتصاد الدائري للكربون. فيما يتمثل الهدف الثاني في تشجير المملكة عبر زراعة 10 مليارات شجرة، بما يعادل إعادة تأهيل 74.8 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة وقد تم حتى الآن زراعة أكثر من 95 مليون شجرة وإعادة تأهيل 111 ألف هكتار من الأراضي. وفي إطار الهدف الثالث، تسعى المبادرة إلى حماية 30% من المناطق البرية والبحرية بحلول عام 2030م، مع التركيز على إعادة توطين الكائنات الفطرية المهددة بالانقراض.



جنبًا إلى جنب مع جهود إزالة الكربون، مما يساهم في تعزيز الاستدامة وإحداث تأثير إيجابي على الصعيد الدولي.

وعن الاستثمار في مبادرة السعودية الخضراء، بين الفالح أن المبادرة حظيت بدعم كبير من سمو وزير الطاقة، مما يعزز من نجاحها، حيث تعد المبادرة من المواضيع الشاملة والمهمة بالنسبة للمملكة. وأضاف أن المملكة تسعى للاستفادة من الهيدروكربونات السائلة لتقليل تكاليف الطاقة وإنتاج الكهرباء، ورغم التحديات التي واجهتها، تمكنت المملكة من تقليل تكاليف الطاقة والكهرباء، وهو إنجاز كبير تحقق بفضل الدعم المستمر من القيادة، مشيرًا إلى أن المملكة تواصل دعم ابتكارات الشباب وتعد الأولى في الشرق الأوسط في هذا المجال.

وشدد الفالح على أن المملكة تمتلك القدرة لتكون رائدة في مجال الاستثمار، خصوصًا في تمويل الاقتصاد الدائري، حيث تُعد محورًا رئيسًا للنمو الكبير الذي تحقق. وأفاد أن المملكة تقترب من ريادة المنطقة، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والتمويل من رأس المال الخاص، موضحًا أن مشاريع مثل الهيدروجين الأخضر، صناعة المدن المستدامة، وتقنيات الزراعة ستستفيد من دعم القطاع الخاص في تمويلها وقيادتها.

يذكر أن تحدي التقاط الكربون واستخدامه أطلق في أبريل من هذا العام؛ 2024م، خلال الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض، وتم إطلاق التحدي في شهر يوليو من ذات العام بالتعاون مع منصة أب لينك (Up-Link)، وبتنسيق من وزارة الاقتصاد والتخطيط، وبقيادة من وزارة الطاقة ودعم من عدد من الجهات الرائدة في منظومة الطاقة مثل: شركتي أرامكو السعودية وسابك، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST)، ومجموعة أيون (AEON)، بالإضافة إلى جامعتي ستانفورد وميشيغان الأمريكيتين.

من جهته أكد وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح أن العالم يشهد توجهًا متزايدًا نحو مجالات التمويل والتنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة، والاقتصاد وتدوير البلاستيك، مشيرًا إلى أهمية استدامة المياه كعامل رئيس لضمان مستقبل أفضل للبشرية، مع التشديد على ضرورة الاستثمار في التطورات المتعلقة بهذا المجال.

جاء ذلك خلال مشاركته في جلسة حوارية بعنوان "تمويل نموذج الاقتصاد الدائري. الاستثمار في الحلول المتجددة". ضمن فعاليات النسخة الرابعة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء، التي تُعقد في العاصمة الرياض تحت شعار "بطبيعتنا نبادر" بالتزامن مع المؤتمر السادس عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر COP16.

وأوضح الفالح أن صندوق الاستثمارات العامة يمتلك رأس المال الكافي لتحقيق هذه الأهداف، مشددًا على أهمية التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الاستدامة على نطاق عالمي. وقال: نحن نؤمن بأن المملكة تقود الجهود في مواجهة التحديات العالمية، حيث تلعب الحكومة دورًا محوريًا في تلبية الاحتياجات الحالية، وتُعد مبادرة السعودية الخضراء المسار الذي تسير عليه المملكة،



من جانب آخر أكد رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية "كاكست" الدكتور منير بن محمود الدسوقي، أن المملكة أصبحت أكبر مركز للابتكار، مما يتيح فرصة ثمينة للمبتكرين من جميع أنحاء العالم لتطوير تقنيات جديدة. وأشار إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة في مجال الطاقة الشمسية، مشيداً بدورها الريادي في تعزيز الابتكار والتقنيات المستدامة. وأوضح أن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، عملت على تقليل نضوب المياه الجوفية في المملكة العربية السعودية باستخدام صور الأقمار الصناعية. وأكد أن هذا التعاون المثمر أسهم في تحقيق تحسن ملحوظ، إذ تقلص استهلاك المياه بمقدار 10 ملايين متر مكعب خلال عام واحد فقط. فالمملكة من خلال مشاريعها الكبرى مثل نيوم ومبادرات السعودية الخضراء، توفر فرصاً هائلة لاستقطاب العلماء والمبتكرين من جميع أنحاء العالم".

وأضاف أنه مع التطورات التقنية الحديثة، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، أصبح من الممكن تخفيض التكاليف وزيادة الفرص المتاحة، مما يمكّن القطاع الخاص من لعب دور محوري في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي. وأكد أن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية توفر مختبرات متقدمة تخدم الشركات الناشئة ليس في المملكة فقط، بل في جميع أنحاء العالم. وأوضح أن "الكراج" يحتضن شركات عالمية تصل نسبتها إلى 50%، مشيراً إلى أن المملكة أصبحت اليوم من أكبر الأسواق في الشرق الأوسط، بفضل التقنيات المتقدمة والبنية التحتية الداعمة للابتكار.



المملكة تعزز حصتها النفطية في آسيا مع الرياض تحول ديناميكيات السوق

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

لها في ما يقرب من ثلاث سنوات في أكتوبر، وكان يُنظر إليها في وقت الزيادة على أنها انعكاس لتعافي هوامش التكرير في آسيا.

وارتفعت الأرباح من تكرير برميل من خام دبي في مصفاة نموذجية في سنغافورة إلى 6.62 دولارًا في 29 نوفمبر، وارتفعت بنسبة 240٪ منذ أن بلغت 1.95 دولار في 10 أكتوبر، عندما بدأ الاتجاه السعودي الحالي.

وعلى الرغم من الزيادة في أسعار البيع الرسمية لأرامكو في نوفمبر، أصبح الخام السعودي أكثر تنافسية من حيث السعر في آسيا مقارنة بالدرجات الأخرى، بما في ذلك خام الأورال الروسي، وهو الخام الرئيس الذي يتم تصديره من موانئها الغربية. وانتهى خام دبي النقدي عند 71.83 دولارًا للبرميل في 29 نوفمبر، بعلاوة قدرها 4.36 دولارات عن خام الأورال الروسي، الذي أغلق عند 67.47 دولارًا. هذه العلاوة أقل مما كانت عليه في معظم الأشهر الأخيرة، عندما تم تداولها فوق 5 دولارات للبرميل. ويواجه الخام الروسي أيضًا تكاليف نقل أعلى، نظرًا للرحلة البحرية الأطول من موانئ روسيا في بحر البلطيق إلى وجهات في آسيا. ومن المرجح أيضًا أن تزيد هذه التكاليف مع فرض المزيد من العقوبات على ما يسمى "أسطول الظل" الروسي من الناقلات، حيث فرضت بريطانيا تدابير جديدة ضد 30 سفينة الأسبوع الماضي، ليصل الإجمالي إلى 73.

استعادت السعودية حصتها السوقية من واردات آسيا من النفط الخام في نوفمبر، بينما تخلت روسيا عن بعض براميلها فيما قد يكون علامة مبكرة على تحول في ديناميكيات السوق. وارتفعت واردات آسيا من السعودية، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، إلى 5.83 مليون برميل يوميًا في نوفمبر، ارتفاعًا من 5.28 مليون برميل يوميًا في أكتوبر، وفقا لبيانات جمعتها شركة إل إس إي جي لأبحاث النفط.

وفي الوقت نفسه، انخفضت إمدادات روسيا إلى آسيا، المنطقة الأكثر استيرادًا، إلى 3.51 ملايين برميل يوميًا في نوفمبر، انخفاضًا من 3.96 ملايين برميل في أكتوبر وأدنى مستوى منذ يناير. وتُظهر البيانات أن واردات آسيا من المملكة العربية السعودية ارتفعت بمقدار 550 ألف برميل يوميًا في نوفمبر، بينما انخفضت واردات روسيا بمقدار 450 ألف برميل يوميًا.

جاء التحول إلى براميل السعودية من روسيا حتى مع قيام منتج النفط شركة أرامكو السعودية بزيادة أسعار البيع الرسمية لخامها للعملاء الآسيويين للشحنات المحملة في نوفمبر. وتم زيادة درجة أرامكو العربية الخفيفة القياسية بمقدار 90 سنتًا للبرميل إلى علاوة قدرها 2.20 دولارًا فوق متوسط عمان/ دبي القياسي الإقليمي لشهر نوفمبر.

وجاءت الزيادة بعد أن انخفضت العلاوة إلى أدنى مستوى



واتجهت العلاوة منذ ذلك الحين إلى الانخفاض، وانتهت عند 1.42 دولار للبرميل في 29 نوفمبر، وقد يساعد هذا التضييق المصدرين مثل أنجولا ونيجيريا على استعادة حصتهم السوقية في آسيا للشحنات التي تصل في أوائل العام المقبل.

ويتمثل التحدي الذي يواجه المصدرين في الشرق الأوسط، في الحفاظ على قدرة خاماتهم التنافسية بما يكفي ضد المنتجين الآخرين للحفاظ على حصتهم في السوق أو استعادتها. ويمثل ذلك أهمية خاصة بالنسبة لهم نظرًا لأن شهية آسيا الإجمالية للخام من المرجح أن تنخفض في عام 2024 عن العام السابق، مع وصول الواردات في أول 11 شهرًا إلى 26.52 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 370 ألف برميل يوميًا عن نفس الفترة في عام 2023.

وكان الخام الروسي مقتصرًا إلى حد كبير على مشترين رئيسيين فقط في آسيا، الصين والهند، منذ فرض العقوبات بعد غزو موسكو لأوكرانيا في عام 2022. وانخفضت واردات الصين من النفط الروسي إلى 2.04 مليون برميل يوميًا في نوفمبر من 2.19 مليون في أكتوبر، بينما انخفضت واردات الهند إلى 1.47 مليون برميل يوميًا من 1.75 مليون.

وفي الوقت نفسه، رفعت الصين وارداتها من الخام السعودي إلى 1.68 مليون برميل يوميًا في نوفمبر من 1.62 مليون برميل يوميًا في أكتوبر، في حين وصلت إلى الهند 770 ألف برميل يوميًا من المملكة، ارتفاعًا من 610 آلاف برميل يوميًا.

وشهدت دول أخرى مصدرة للنفط في الشرق الأوسط أيضًا ارتفاعًا في وارداتها في نوفمبر، وهو ما يعكس على الأرجح قدرة خاماتها على المنافسة مع الدرجات التي يتم تسعيرها وفقًا لخام برنت القياسي العالمي، مثل تلك القادمة من غرب أفريقيا.

وصعدت واردات الصين من النفط العراقي إلى 1.53 مليون برميل يوميًا في نوفمبر من 1.21 مليون برميل يوميًا في أكتوبر، في حين ارتفعت واردات عمان إلى 770 ألف برميل يوميًا من 680 ألف برميل يوميًا.

وزادت واردات الهند من الخام من الإمارات العربية المتحدة إلى 510 آلاف برميل يوميًا في نوفمبر، ارتفاعًا من 360 ألف برميل يوميًا في أكتوبر، وفقًا لبيانات مجموعة بورصة لندن. وبلغت علاوة خام برنت فوق دبي أعلى مستوى لها في 11 شهرًا عند 2.98 دولارًا للبرميل في 30 أغسطس، وهو الوقت الذي كان من المقرر فيه ترتيب العديد من الشحنات القادمة في نوفمبر.



الرياض النفط يرتفع في تداولات محدودة ترقباً لنتائج «أوبك+»

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

وحلفاء مثل روسيا، إلى إنهاء تخفيضات الإنتاج بحلول الربع الأول من عام 2025. ومع ذلك، فإن توقعات فائض العرض فرضت ضغوطاً على الأسعار. وتمثل المجموعة حوالي نصف إنتاج النفط في العالم.

وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة السوقية البارزة في فيليبس نوبا، "أعتقد أنه لا يوجد خيار آخر سوى تأجيله"، مضيفاً أنه قد يكون لمدة شهر أو نحو ذلك فقط حيث يوجد الكثير من الضغوط من الدول المشاركة لزيادة الإنتاج. وفي ظل نقص المحفزات السعودية والطلب الضعيف، تتوقع ساشديفا أن تتداول أسعار النفط في نطاق محدود مع تحيز نحو الجانب السلبي. وقال الباحثون والمحللون إن توقعات الاستهلاك لا تزال ضعيفة مع توقع أن يبلغ الطلب الصيني على النفط ذروته في أقرب وقت ممكن من العام المقبل، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الطلب والعرض.

وقال متعاملون إن المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر في العالم، من المتوقع أن تخفض أسعار الخام للمشتريين الآسيويين إلى أدنى مستوى لها في أربع سنوات على الأقل.

كما أدت المخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد لا يخفض أسعار الفائدة في اجتماعه في ديسمبر إلى الحد من أسعار النفط، مما أدى إلى تعويض الإشارات الإيجابية من الصين، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر في نوفمبر.

ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الثلاثاء، لكنها ظلت ضمن نطاق تداول ضيق مع قوة الدولار، ومخاوف تقلص إمدادات كبار المنتجين من أوبك+ التي تجتمع غداً الخميس وسط توقعات عدم ضخ طاقات جديدة في السوق.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 31 سنتاً أو 0.4 بالمئة إلى 72.14 دولاراً للبرميل، بعد أن انخفضت سنتاً واحداً في الجلسة السابقة. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 26 سنتاً أو 0.4 بالمئة إلى 68.36 دولاراً، بعد مكاسب بلغت 10 سنتات يوم الاثنين.

وقال محللون في بنك إيه ان زد، في مذكرة "المستثمرون في حالة انتظار وترقب قبل اجتماع أوبك+". وقالت مصادر من مجموعة المنتجين إنها ستمدد أحدث جولة من تخفيضات الإنتاج حتى نهاية الربع الأول في اجتماعها في الخامس من ديسمبر.

وقال محللون في جولدمان ساكس في مذكرة "نظراً لارتفاع الالتزام بتخفيضات الإنتاج من روسيا وكازاخستان والعراق، وانخفاض مستوى سعر برنت والمؤشرات في التقارير الصحفية، فإننا نفترض تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+ حتى أبريل".

وتتطلع أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول



حيث ارتفع الدولار بعد أن هدد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بفرض تعريفات جمركية باهظة على مجموعة دول البريكس.

وكانت الأسواق تنتظر أيضًا مجموعة من القراءات الاقتصادية الأمريكية الرئيسية هذا الأسبوع، للحصول على المزيد من الإشارات حول أكبر مستهلك للوقود في العالم. ومن المتوقع أن تقدم بيانات الرواتب غير الزراعية المقرر صدورها يوم الجمعة المزيد من التبصر في سوق العمل التي قد تشهد تباطؤًا، ومن المرجح أيضًا أن تؤثر على توقعات أسعار الفائدة.

من المقرر أن يتحدث عدد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع، قبل الاجتماع الأخير للبنك المركزي لهذا العام في وقت لاحق من ديسمبر. في حين من المتوقع أن يخفض البنك أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، فإن الأسواق غير متأكدة بشأن التوقعات طويلة الأجل لأسعار الفائدة.

وكانت أسعار النفط قد استقرت في إغلاق تداولات يوم الاثنين، حيث تعوضت آمال الطلب الأقوى الناجم عن ارتفاع نشاط المصانع في الصين إلى حد كبير بالمخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لن يخفض أسعار الفائدة مرة أخرى في اجتماعه في ديسمبر.

وأظهر مسح للقطاع الخاص أن نشاط المصانع في الصين توسع في نوفمبر بأسرع وتيرة في خمسة أشهر، مما عزز تفاؤل الأعمال الصيني في الوقت الذي صعد فيه الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب من تهديداته التجارية.

كما راقب المتداولون التطورات في سوريا، حيث يزنون ما إذا كان التصعيد الأخير قد يؤدي إلى توسيع التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط ويؤثر على العرض.

وانخفضت أسعار النفط على جانبي الأطلسي بأكثر من 3 % الأسبوع الماضي. وقال محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي كريستوفر والر، الذي تعد آراؤه في كثير من الأحيان مؤشرا للسياسة النقدية الأميركية، إنه يميل إلى دعم خفض آخر لأسعار الفائدة هذا الشهر، لكن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا رافائيل بوسيك أكد أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يزال بحاجة إلى النظر في بيانات الوظائف المقبلة.

ومن المتوقع أن تكون مخزونات النفط الخام الأميركية قد انخفضت الأسبوع الماضي في حين من المرجح أن ترتفع مخزونات البنزين والمقطرات. ومن المقرر أن يصدر معهد البترول الأمريكي وإدارة معلومات الطاقة بيانات أسبوعية يومي الثلاثاء والأربعاء على التوالي.

وقال محللو النفط لدى انفيستنت دوت كوم، تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء وسط ضغوط من الدولار القوي حيث ينتظر المتداولون المزيد من الإشارات الاقتصادية الأمريكية، في حين أبقى الحذر قبل اجتماع أوبك+ هذا الأسبوع الأسواق متوترة.

وتتجه الأنظار لاجتماع أوبك+ في انتظار إشارات العرض، ومن المتوقع على نطاق واسع أن تؤجل خطط زيادة الإنتاج، وسط مخاوف مستمرة بشأن تباطؤ الطلب. وقلصت أوبك+ باستمرار توقعاتها للطلب على النفط هذا العام، مشيرة إلى الصين كنقطة رئيسية للقلق، حيث تدهور النمو الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم بشكل مطرد.

بينما أظهرت القراءات الاقتصادية في الأسبوع الماضي بعض التحسن في الصين، حذر المحللون من أن بكين ستحتاج إلى إطلاق المزيد من التحفيز لدعم التعافي الاقتصادي. وقد أثرت قوة الدولار على أسواق النفط الخام هذا الأسبوع،



وقالت مصادر أوبك + إنها ستناقش تأجيل زيادة إنتاج النفط المخطط لها والمقرر أن تبدأ في يناير. وقال جورج بافيل، المدير العام لشركة ناقا دوت كوم الشرق الأوسط: "سينصب الاهتمام على التأخير المحتمل لزيادة الإنتاج المخطط لها، حيث أن التأخير غير المحدد قد يخفف من الضغوط الهبوطية على الأسعار". وسيقرر اجتماع هذا الأسبوع السياسة للأشهر الأولى من عام 2025.

وقال هاري تشيلينجويريان من مجموعة أونيكس كاييتال: "مديرو الأموال يجلسون على السياج، بينما السوق تبحث عن الوضوح بين آثار إدارة ترامب القادمة وسياسة العرض لأوبك +".

وفي ظل الضغط على أسعار النفط، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا رافائيل بوسيك إنه منفتح الذهن بشأن ما إذا كان سيخفض أسعار الفائدة مرة أخرى في اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر، مع أهمية البيانات القادمة عن الوظائف في تشكيل القرار.

وتؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما قد يبطئ النشاط الاقتصادي ويضعف الطلب على النفط. كما ضغط الدولار على النفط، حيث ارتفع مرة أخرى، بعد أن هدد ترامب يوم السبت بفرض رسوم جمركية بنسبة 100٪ على دول أعضاء مجموعة البريكس ما لم تلتزم بعدم إنشاء عملة جديدة أو دعم عملة أخرى يمكن أن تحل محل الدولار.

ويجعل ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي النفط المقوم بالدولار أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى، وهو ما يؤثر سلباً على الطلب.



الاقتصادية

"كوب ١٦" في السعودية .. قمة الطموح نحو استعادة الأراضي

التي تحولت إلى مناسبة سنوية، يحتفى بها في 27 مارس، مثالا عما يمكن تقصه الرياض على مسامع من زاروها، فهي تستهدف زراعة 10 مليارات شجرة، ما يعني إعادة تأهيل مساحة تقدر بنحو 49 مليار متر مربع. وكذا مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" التي كانت نسختها الثانية في القاهرة، بعد الأولى في الرياض، التي قدمت خارطة طريق طموحة وواضحة لمسألة المناخ إقليمياً، ما جعلها أول حوار إقليمي من نوعه بشأن المناخ، أجمع القادة المشاركون فيه من أكثر من 20 دولة على ضرورة التعاون وتوحيد الجهود للتصدي لتغير المناخ. مبادرات وأخرى مكنت السعودية، صاحبة إحدى أكبر الصحاري في العالم، حسب وكيل وزارة البيئة أسامة فقيها، من استعادة 240 ألف هكتار من الأراضي، باعتماد قائمة من الإجراءات والتدابير، من قبيل الزيادة في عدد المنتزهات الوطنية التي قفزت، في غضون 8 أعوام، من 19 إلى 500 منتزه، مع توقعات باستعادة ملايين الهكتارات بحلول 2030.

يختار العالم الرياض وجهة لمناقشة قضايا التصحر، أملا في اجترار حلول توقف نزيف فقدان الأراضي الخصبة، أغنى موارد البشرية، وهو يُمني النفس بتكرار سيناريو قمة مجموعة العشرين مع وباء فيروس كورونا. وتختار السعودية احتضان مؤتمر الأطراف "كوب 16" لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لإيمان قيادتها الرشيدة وتبصرها بأن تداعيات المسألة البيئة خطر حال لا يقتصر المنطقة لوحدها، بل يهدد الإنسانية جمعاء، فارتدادات الأزمة البيئة لا تعترف بالحدود ولا تؤمن بالجغرافيا، فضلا عن قناعتها بأن لدى السعودية تجربة في هذا المجال، تصلح قصة تستحق أن تحكى للعالم حتى يتعلم ويستخلص الدروس والعبر.

تتجه الأنظار مجدداً، وطيلة أسبوعين (من 2 حتى 13 ديسمبر)، إلى مدينة الرياض، لمتابعة أطوار فعاليات مؤتمر الأطراف "كوب 16" لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي يعقد لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط، تحت شعار "أرضنا. مستقبلنا"، بحضور الدول الـ197 الموقعة على الاتفاقية، ليقينها في قدرة السعودية وخبرتها في استباق الأزمات. القمة تمثل نقطة تحول في مسار الاتفاقية، بتعبير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش، فهي أولاً: أكبر قمة من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة حول موضوع الأرض، وثانياً: متزامنة مع الذكرى 30 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وفوق كل ذلك استضافته من قبل السعودية صاحبة الريادة في مجال حماية البيئة.

السعودية تولى رئاسة مؤتمر الأطراف "كوب 16"، لولاية تمتد عامين، بمثابة بداية العد العكسي لما في تقارير الأمم المتحدة من أرقام ونسب، من قبيل أن نحو 40% من الأراضي في العالم متدهورة، ما يؤثر في حياة أكثر من 3.2 مليار شخص كل عام، بخسائر تقدر بأكثر من 6 تريليونات دولار. وأن نطاق الجفاف وقوته ازدادت، بسبب التغير المناخي 29% منذ 2000.

لدى السعودية ما سوف تحكيه للعالم عن حماية الأرض ومقاومة التصحر والجفاف، بإعادة تأهيل الأراضي واستصلاحها واستعادة خصوبتها وحيويتها. فقد كانت البيئة ضمن ركائز "رؤية 2030" التي ترجمت في برامج وخطط ومبادرات ذات طابع محلي، وحتى إقليمي في بعض الأحيان. تعد مبادرة "السعودية الخضراء" (2021)



الطاقة الشمسية في السعودية تنتعش باستثمارات فرنسية

بدورها، وقّعت توتال إنرجي اتفاقية مع شركة الجميح للطاقة والمياه السعودية (AEW)، بشأن تطوير مزرعة رابع 2 الشمسية داخل مدينة رابع الصناعية.

ومن المتوقع دخول المزرعة بقدرة إنتاج 300 ميغاواط حيز الإنتاج في عام 2026.

ومُنحت المشروعات بموجب نموذج البناء والتملك والتشغيل (BOT) في إطار الجولة الخامسة لعطاءات الطاقة المتجددة في السعودية بإجمالي قدرات 3.7 غيغاواط، وباستثمارات 8 مليارات ريال (2.1 مليار دولار).

* (الريال السعودي = 0.27 دولارًا أمريكيًا).

وعلاوة على ذلك، دخلت الشركتان الفرنسيتان في اتفاقيات مع الشركة السعودية لشراء الطاقة لمدة 25 عامًا لبيع إنتاج المشروعات المذكورة.

الطاقة الشمسية في السعودية

تتولى شركة توتال إنرجي التي تحتفل بمرور 50 عامًا على وجودها في المملكة -حاليًا- بناء محطة وادي الدواسر الشمسية، بقدرة 119 ميغاواط، التي من المقرر أن تدخل حيز الإنتاج في بداية العام المقبل (2025).

سجّل قطاع الطاقة الشمسية في السعودية إبرام عقود مشروعات جديدة اليوم الثلاثاء (3 ديسمبر/كانون الأول 2024) وذلك خلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمملكة.

ورصدت منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الاتفاق على بناء 3 مزارع شمسية على يد شركتي توتال إنرجي و"إي دي إف رينيوابلز" (EDF Renewables)، فضلًا عن اتفاقيات لبيع الكهرباء، على هامش انعقاد منتدى الاستثمار السعودي الفرنسي في العاصمة الرياض.

يأتي ذلك في إطار مساعي السعودية لتحقيق مستهدفات رفع قدرات الطاقة المتجددة من أقل من 5 غيغاواط حاليًا إلى 130 غيغاواط بحلول 2030، لتشكّل 50% من مزيج الكهرباء بحلول عام 2030.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تنفرد السعودية وحدها بثالث النمو بقطاع الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الـ 5 المقبلة.

عقود الطاقة الشمسية الجديدة

فازت شركة "إي دي إف" الفرنسية بعطاءين لتطوير مزرعة الطاقة الشمسية "الماسة" بقدرة 1 غيغاواط، ومزرعة "الحناكية 2" بقدرة 400 ميغاواط، بالتعاون مع شركة استثمارات الكهرباء الوطنية الصينية (SPIC).



وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود، والرئيس التنفيذي لتوتال إنرجي باتريك بويانيه، ورئيس أرامكو المهندس أمين حسن الناصر.

من جانبه، سلّط أمين الناصر الضوء على ضرورة خفض انبعاثات الطيران من خلال الوقود منخفض الكربون في ضوء توقعات نمو الطلب على النقل الجوي.

وفي هذا الإطار، قال إن أرامكو تبحث عن حلول مبتكرة وتستكشف إمكانات الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى خفض الانبعاثات؛ إذ تسعى السعودية إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

بدوره، أعرب باتريك بويانيه عن سعادته بالتعاون مع كلٍّ من أرامكو و"سرك" لإنتاج وقود الطيران المستدام في السعودية، والتحرك معًا لتقليل البصمة الكربونية لقطاع النقل الجوي.

وبحسب متابعات منصة الطاقة المتخصصة، سبق إطلاق مشروع التقييم اختبارات ناجحة أجراها الشركاء الـ3 خلال العام الجاري (2024).

يأتي ذلك بالتعاون مع الشركاء شركة "تويوتا تسوشو" اليابانية (Toyota Tshusho) وشركة الطاقة التابعة لمجموعة الزاهد السعودية، اللتين تحملان نسبة 40% لكل منهما من أسهم المشروع.

ويتولى تحالف شركات يضم توتال إنرجي وشركة الجميع تطوير وبناء وتملك وإدارة محطة الرابع 2 الشمسية بقدرة 300 ميغاواط.

ومن المتوقع دخول المحطة حيز الإنتاج في عام 2026، وأبرم مطورها اتفاقية لشراء الكهرباء مع شركة شراء الطاقة السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني (2024) لبيع إنتاجها.

وعلاوة على ذلك، تطور توتال مشروعات طاقة شمسية سعودية أصغر لصالح عملاء بقطاع الصناعة والتجارة من خلال شركة سفير التي تمتلك نصف أسهمها مع شركة الطاقة التابعة لمجموعة الزاهد.

إنتاج وقود الطيران المستدام

أبرمت شركة أرامكو السعودية وتوتال إنرجي والشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير "سرك" (SIRC) المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) اتفاقية بشأن إقامة مصنع لإنتاج وقود الطيران المستدام (SAF) من المخلفات بشرق المملكة.

وعلى أساس التطوير المشترك وتقاسم التكاليف، سيقم الأطراف مدى إمكان تسخير الحلول الهندسية والتقنية المبتكرة، من أجل إعادة تدوير النفايات ومعالجتها ومنها زيت الطهي المستعمل والدهون الحيوانية.

حضر مراسم التوقيع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون،



منصة حفر عملاقة تغادر السعودية.. أين الطاقة تتجه؟

ويمكن للمنصة حفر عمق أقصاه 25 ألف قدم، والعمل في عمق مياه يبلغ 300 ألف قدم، كما يمكنها استيعاب 92 شخصًا.

وتشير بيانات التتبع المنشورة عبر موقع "مارين ترافيك" (marine traffic) إلى أن منصة الحفر التي تحمل علم دولة فانواتو توجد حاليًا في خليج غينيا على الساحل الجنوبي من نيجيريا، ويبلغ طولها 54.86 مترًا وعرضها 53.34 مترًا.

منصة حفر ذاتية الرفع

تحركت منصة حفر ذاتية الرفع -وهي "مين باس 4"- إلى غرب أفريقيا منذ سبتمبر/أيلول (2024) بعد انتهاء عقدها مع شركة أرامكو السعودية.

وحاليًا، تعمل 3 منصات حفر تابعة لشركة شلف دريلينغ في نيجيريا، هي منتور "Mentor" و"سكيبتر" (Scepter) و"أدرياتيك 1" (Adriatic I).

ومنذ شهر أبريل/نيسان (2024)، أرسلت أرامكو إشعارات بوقف تشغيل 7 منصات حفر بحرية تملكها شركة شلف دريلينغ وهي هارفي اتش وارد (Harvey H. Ward) وفيكيتوري (Victory) وأتشيفر (Achiever) ومين باس 1 (Main Pass I) ومين باس 4.

تبدأ منصة حفر ذاتية الرفع، مملوكة لشركة مقاولات حفر بحرية شهيرة، عملها في موقع جديد بعد فوزها بعقد مؤخرًا، وذلك عقب انتهاء عقدها مع شركة أرامكو السعودية.

ومن المقرر أن تبدأ المنصة العملاقة "مين باس 4" (Main Pass IV) المملوكة لشركة شلف دريلينغ (Shelf Drilling) أعمال التنقيب عن النفط قبالة سواحل نيجيريا في غرب أفريقيا، خلال شهر ديسمبر/كانون الأول الجاري (2024).

وتأسست شركة شلف دريلينغ في جزر كايمان، وتتخذ من دبي في الإمارات مقرًا لها، ويضم أسطولها 35 منصة حفر ذاتية الرفع.

وحتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري (2024)، بلغ إجمالي قيمة قائمة الأعمال المتعاقد عليها ملياري دولار، بنسبة تشغيل 91% من أسطولها بعدد 32 منصة حفر.

تفاصيل الصفقة

من المتوقع أن يسري عقد تشغيل منصة الحفر البحرية "مين باس 4" لمدة عامين تقريبًا، لكن لا تُعرف بعد هوية الشركة التي استأجرت المنصة، أو قيمة العقد.

وُبنيت المنصة في عام 1982، وكان آخر تحديث لها في 2012، وتحمل تصميم "فريدي آند غولدمان" رقم "إل-780-إم أو دي 2" (Friede & Goldman L-780-MOD II).



كما انضمت إلى القائمة أيضًا في نوفمبر/تشرين الثاني (2024) منصتا الحفر "هاي آيلاند 2" (High Island II) وهاي آيلاند 5 (High Island IV)، وفق متابعات منصة الطاقة المتخصصة.

وحاليًا، لم يتبق سوى منصتي حفر من أصل 9 تابعة لشركة شلف دريلينغ يعملون لصالح أرامكو، وهما "هاي آيلاند 5" (High Island V) و"هاي آيلاند 9" (High Island IX).

وتوقفت بعض منصات الحفر بعد إشعار أرامكو بانتظار استئناف التشغيل، في حين أُلغيت عقود أخرى، ومنها منصة مين باس 4 التي اتجهت إلى نيجيريا، وكذلك "أتشيفر".

وبعيدًا عن شركة شلف دريلينغ، أرسلت أرامكو إشعارًا بوقف تشغيل منصة الحفر ذاتية الرفع "عربية 2" (Ara-bia II) المملوكة لشركة يور دريلينغ (Borr Drilling) التي تعمل في السعودية منذ أكتوبر/تشرين الأول (2022)، وكذلك منصة "عربية 1" (Arabia I) في أبريل/نيسان.

وإجمالًا، أوقفت أرامكو عمل 18 منصة حفر من 6 شركات مقاولات حفر مختلفة، منها شركة الحفر العربية (Arabian Drilling) وأديس دريلينغ (ADES Drilling)، خلال هذا العام.

يأتي ذلك بعد قرار الحكومة السعودية بتعليق خطة التوسع في إنتاج النفط بسبب تعديل برنامج الإنتاج، لتحافظ بسعة إنتاجية قدرها 12 مليون برميل يوميًا.



النفط يرتفع بفعل التوترات الجيوسياسية الشرق الأوسط وخطط «أوبك بلس»

المتحدة بمقدار 1.2 مليون برميل الأسبوع الماضي، وفقاً لمصادر السوق، نقلاً عن بيانات من معهد البترول الأميركي. كما ارتفع مخزون البنزين، بمقدار 4.6 مليون برميل، على الرغم من أن الأسبوع تضمن عيد الشكر الذي يرتفع الطلب فيه عادة؛ حيث تسافر العائلات بالسيارة للتجمعات في العطلات.

ومن المقرر أن تصدر بيانات رسمية عن مخزونات النفط من إدارة معلومات الطاقة الأميركية، يوم الأربعاء الساعة 10:30 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة (15:30 بتوقيت غرينتش). ويتوقع المحللون الذين استطلعت «رويترز» آراءهم انخفاضاً قدره 700 ألف برميل في الخام، وزيادة قدرها 639 ألف برميل في البنزين.

وقالت مصادر في الصناعة لـ«رويترز» إن الأسعار تدعمها أيضاً منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاؤها، أو «أوبك بلس»، ومن المرجح أن يتم تمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية الربع الأول من العام المقبل، عندما يجتمع الأعضاء يوم الخميس.

وتتطلع «أوبك بلس» إلى التخلص التدريجي من تخفيضات الإمدادات حتى العام المقبل. وقال المحلل في بنك الكومولث الأسترالي فيفيك دار في مذكرة: «القضية الرئيسية التي تواجه أي عودة لإمدادات (أوبك بلس) هي أن نمو الإمدادات من خارج (أوبك) في عام 2025 من المتوقع أن يتفوق على نمو الطلب العالمي على النفط. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بنحو مليون برميل يومياً فقط؛ حيث من المتوقع أن يظل الطلب الصيني على النفط ضعيفاً».

ارتفعت أسعار النفط يوم الأربعاء، مع تقييم المشاركين في السوق للتوترات الجيوسياسية، واحتمال تمديد «أوبك بلس» تخفيضات الإمدادات مقابل ضعف الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 16 سنتاً أو 0.2 في المائة إلى 73.78 دولار للبرميل، بحلول الساعة 04:40 بتوقيت غرينتش، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 14 سنتاً أو 0.2 في المائة إلى 70.08 دولار.

ويوم الثلاثاء، سجل برنت أكبر مكسب له في أسبوعين، مرتفعاً 2.5 في المائة.

وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة الرئيسية للسوق في «فيليب نوبا»، إن وقف إطلاق النار الهش بين إسرائيل و«حزب الله»، وإعلان كوريا الجنوبية الأحكام العرفية بشكل مقيد، وهجوم المتمردين في سوريا الذي يهدد بسحب قوات من كثير من الدول المنتجة للنفط، كل ذلك قدّم الدعم لأسعار النفط. ومع ذلك، فإن أسواق النفط تستبعد إلى حد بعيد العرض الوفير في عام 2025 وسط إشارات الطلب البطيء من الولايات المتحدة والصين، أكبر اقتصادين في العالم.

وأضافت: «إن إشارات الطلب الأضعف من البر الرئيسي للصين تثير المخاوف بشأن الطلب في سوق النفط... قد يكافح أكبر مستورد للنفط الخام في العالم للحفاظ على حصته الكبيرة من الطلب العالمي بحلول عام 2025».

وفي الوقت نفسه، ارتفعت مخزونات النفط الخام في الولايات



وقالت إسرائيل، الثلاثاء، إنها ستعود إلى الحرب مع «حزب الله» إذا انهارت الهدنة بينهما، وستشن في هذه الحالة هجمات في عمق لبنان، وستستهدف الدولة نفسها.

وجاء التعليق غداة أكثر يوم يسقط فيه قتلى منذ أن اتفقت إسرائيل و«حزب الله» على وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي. وفي سوريا، قال مقاتلون معارضون و«المرصد السوري لحقوق الإنسان» إن قوات المعارضة التي تحقق تقدماً في مواجهة القوات الحكومية اقتربت من مدينة حماة الرئيسية، بعد سيطرتها المفاجئة على حلب الأسبوع الماضي.



الشرق الأوسط وزراء سعوديون: المملكة تواصل دفع الجهود نحو استدامة البيئة والاقتصاد

الكبير الذي تلعبه المملكة في تحفيز الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، والاقتصاد الأخضر، وتحقيق الحياد الصفري في الانبعاثات بحلول 2060.

وأوضح المسؤولون التزام المملكة بتقديم حلول فعّالة للمناخ، مشيرين إلى أهمية تحقيق شراكات دولية لمواجهة التحديات البيئية بشكل جماعي، مع التأكيد على أن المملكة ماضية قدماً في تحقيق أهدافها البيئية والمناخية لتصبح رائدة في هذا المجال على المستوى العالمي.

إنجاز كبير

وفي كلمته بافتتاح المنتدى، قال وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، إن استبدال مليون برميل من النفط بالغاز والطاقة المتجددة إنجاز كبير، مبيناً أن بلاده تتقدم بشكل متسارع في مراحل تحول الطاقة وتستفيد مالياً من هذا التحول.

وأوضح وزير الطاقة أن السعودية تحقق في كل عام إنجازات جديدة، وقال إن السعودية مفتوحة لمن يرغب في زيارتها والتعاون معها. كما تطرق إلى «رؤية 2030» وما تحقّقه من إنجازات، قائلاً: «لدينا مزيد من الإنجازات والمبادرات، وسنعمل باستمرار لدعم الاقتصاد الدائري». وسلّط الضوء على الدور المحوري للشباب في تعزيز تقدم المبادرات البيئية والمناخية وبناء مستقبل أفضل للجميع، لافتاً إلى أن «تمكين المرأة السعودية من الإنجازات التي أفتخر بها».

أكد وزراء سعوديون أن المملكة تحقق تقدماً ملحوظاً في مجالات التحول نحو الطاقة المتجددة، في وقت يواجه فيه العالم تحديات بيئية كبيرة، مثل التصحر وتدهور الأراضي. وأشاروا إلى الدور المحوري للقطاع الخاص في الاستثمار في المجالات الداعمة للبيئة، وذلك خلال اليوم الأول من منتدى «مبادرة السعودية الخضراء» في نسخته الرابعة، الذي شهد الإعلان عن خمس مبادرات جديدة بقيمة إجمالية تبلغ 225 مليون ريال (60 مليون دولار)، في خطوة مهمة تسلّط الضوء على الدور الرائد للمملكة في قيادة جهود العمل المناخي والبيئي.

ومع بلوغ قيمة الاستثمارات الإجمالية إلى 705 مليارات ريال (188 مليار دولار)، تواصل المبادرات الـ 86 الجارية في إطار «مبادرة السعودية الخضراء» إحراز تقدم ملموس على صعيد تحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث، المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتغير المناخي والتصحر.

وتنعدّد النسخة الرابعة من «منتدى مبادرة السعودية الخضراء» يومي 3 و4 ديسمبر (كانون الأول) الحالي، على هامش مؤتمر «كوب 16»، تحت شعار «بطبيعتنا نبادر»، في خطوة تهدف إلى تعزيز التعاون وتسريع الجهود لبناء مستقبل مستدام.

وشدّد الوزراء على دور الشباب المحوري في دفع المبادرات البيئية والمناخية، وتوسيع التعاون الدولي لتحقيق اقتصاد دائري مستدام. كما تم التأكيد على أهمية ضمان أمن الطاقة لتحقيق استدامة التحول، مع التأكيد على الدور



والأجندة العالمية، من خلال تطبيق أهداف «رؤية 2030» على القطاعات المختلفة والهيئات المعنية؛ وذلك لضمان تحقيق الأهداف بطريقة متوازنة تتناسب مع مصالح القطاعين العام والخاص.

وشدد على أن المملكة تعمل على تحقيق هذا التوازن بفاعلية، معتبراً أن القطاع الخاص يجب ألا يُطلب منه تحمل الأعباء المالية بمفرده، كما أن الحكومة أيضاً لا يجب أن تتحمل كل المسؤولية على المدى الطويل.

وأشار الخريّف إلى أن الحكومات لها دور محوري في إطلاق الأنشطة التنموية، من خلال توفير الأسس اللازمة للبيئة التحتية والإطار التنظيمي المناسب، بالإضافة إلى خلق بيئة تدعم الابتكار والأفكار الجديدة.

ابتكار ومرونة

بينما أكد وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، فيصل الإبراهيم، أن السعودية تسعى إلى أن تكون في طليعة الدول التي تعتمد على الابتكار والحلول المستدامة لمواجهة التحديات البيئية، مشيراً إلى أن أزمة المناخ لا تعترف بالحدود وتتطلب حلولاً فعّالة ومتنوعة.

وأوضح أن «إزالة الكربون من القطاعات الاقتصادية الحيوية تعتمد بشكل أساسي على إدارته بصورة فعّالة، وهو ما يتماشى مع (رؤية المملكة) لبناء مرونة مناخية قادرة على مواجهة التغيرات المستقبلية».

وأكد الإبراهيم أن «المملكة تستثمر بصورة كبيرة في الحلول الخضراء التي تحتاج إليها الآن للمستقبل»، لافتاً إلى أن هذه الحلول هي الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

وشدد الأمير عبد العزيز بن سلمان، على أن ضمان أمن الطاقة أساسي لتأمين الاستدامة، وأنه لا يمكن التهاون بمسألة أمن الطاقة في عملية التحول. وأضاف أن المملكة تعيش مرحلة «تحول الطاقة» بدلاً من الاكتفاء بالحديث عنها، واستطرد: «نحن البلد الوحيد على الكوكب الذي يجني المال من التحول في الطاقة، ونقوم بالخطوات وفق الدراسات وبالتعاون مع الشركاء في عدد من المجالات، بما فيها الطاقة المتجددة والبتروكيماويات، وغيرها».

تخفيف المخاطر

من جهته، قال وزير الاستثمار السعودي، المهندس خالد الفالح، إن حكومة بلاده تعمل على تخفيف مخاطر التحول الأخضر، مؤكداً أن العالم يشهد توجهاً متنامياً لتمويل الأنشطة المستدامة في مجالات الطاقة والاقتصاد الدائري.

وأبان عن ضرورة الاستثمار بمليارات الدولارات لتحقيق التمويل المستدام، وأفاد بأن «مستقبل التمويل يكمن في التحول الأخضر، وبالتالي توفر السعودية البيئة المثلى لاستكشاف هذه الفرص».

وتوقع الفالح نمو الاستثمارات السعودية بأكثر من 7 أضعاف بحلول عام 2030، وقال إن الحكومة تتخذ الخطوات المناسبة لتخفيف المخاطر بالتعاون مع المستثمرين، مشيراً إلى الطلب المتصاعد على الطاقة والتصنيع الأخضر داخل السعودية والعالم.

تكامل وتوازن

بدوره، أوضح وزير الصناعة والثروة المعدنية، بندر الخريّف، أن المملكة تسعى لتحقيق التكامل بين الأجندة الوطنية



مساهمة «أرامكو»

من جهته، أكد الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية»، أمين الناصر، أن الشركة تساهم في دفع عجلة النمو الكبير للطاقة المتجددة في المملكة، حيث من المتوقع أن تصل السعة الإنتاجية إلى 130 غيغاواط بحلول عام 2030. وأوضح أن «أرامكو» تبحث التعاون مع الشركات الناشئة في التحول الطاقى، مشيراً إلى أن تقليل تكلفة الإنتاج هو تحدٍ أمام التوسع في اعتماد الهيدروجين.

وأضاف الناصر: «نحن نعمل على إنشاء الكثير من محطات الغاز، حيث نتوقع أن تشكل أكثر من 60 في المائة من قدرتنا بحلول 2030، لتعويض حرق مليار برميل من السوائل»، موضحاً أنه ستتم تلبية نصف هذه الاحتياجات من خلال الطاقة المتجددة التي تقوم «أرامكو» بتطويرها، والنصف الآخر من خلال الغاز.

وقال الناصر: «يجب أن نعمل على توازن تام بين جميع المصادر، مع ضمان أن تكون هذه الحلول ميسورة التكلفة وآمنة ومستدامة»، مضيفاً أنه «من المهم أن ندرك التطورات البارزة التي شهدتها السعودية في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (كوب 29)، خصوصاً فيما يتعلق بالمادة السادسة وآليات التمويل. فقد تم رفع قيمة التمويل المتاح من الدول النامية إلى الدول المتقدمة من 100 مليار دولار، وهو الرقم الذي تم الاتفاق عليه في كوبنهاغن عام 2009، إلى 300 مليار دولار الآن. ويُعدّ هذا التغيير خطوة كبيرة ومهمة نحو تعزيز الجهود العالمية في مجال التصدي للتغير المناخي».



الشرق الأوسط

بايدن يُخصص أكثر من 100 مليار دولار لمنح الطاقة النظيفة مع قرب نهاية ولايته

إذ استفادت الولايات التي يقودها الجمهوريون بشكل كبير من هذه الفوائد.

وفي أغسطس (آب)، كتب 18 عضواً جمهورياً في مجلس النواب إلى رئيس المجلس، مايك جونسون، مطالبين بعدم إلغاء حوافز القانون، محذرين من أن ذلك قد يعرض الاستثمارات الكبرى للخطر. كما استفاد بعض حلفاء ترمب المقربين من قانون خفض التضخم، لا سيما من بنوده التي تعزز احتجاز الكربون وتخزينه، وكذلك الهيدروجين النظيف.

ومن بين الجوائز الأخيرة التي أسهمت في تجاوز التمويل -من خلال المنح- حاجز الـ100 مليار دولار، عقد بقيمة 119 مليون دولار منحه إدارة الخدمات العامة لتزويد 5 مبانٍ فيدرالية بالكهرباء في العاصمة واشنطن؛ و147 مليون دولار لإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي لجمع البيانات العلمية لدراسة آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك؛ إلى جانب 256 مليون دولار إضافية على شكل منح وقروض لصالح برنامج الطاقة الريفية لأميركا التابع لوزارة الزراعة الأمريكية.

قال مسؤول رفيع في الإدارة الأميركية إن إدارة الرئيس جو بايدن خصصت أكثر من 100 مليار دولار في شكل منح، بموجب قانون المناخ المميز، الذي أقره قانون خفض التضخم.

وتطمح الإدارة إلى أن يساهم هذا الإنجاز في دعم جهود نشر الطاقة النظيفة، حتى بعد تولي الرئيس المنتخب دونالد ترمب، المتشكك في قضايا تغير المناخ، والذي تعهد بإلغاء جميع الأموال غير المنفقة من حساب التقاعد الفردي.

وأوضح المسؤول لوكالة «رويترز» قائلاً: «عندما يتم الالتزام بالأموال تصبح محمية، فهي تخضع لشروط العقود، ومن ثم، عند توقيع وتنفيذ هذه العقود تصبح المسألة قانونية وليست سياسية».

وأضاف أن الإدارة تسير على المسار الصحيح لتجاوز هدفها المتمثل في «التزام» أكثر من 80 في المائة من تمويل منح حساب التقاعد الفردي بحلول نهاية فترة ولاية بايدن الشهر المقبل.

ويقدم قانون خفض التضخم أيضاً حوافز ضريبية لمدة عقد كامل لمشاريع الطاقة النظيفة، بما في ذلك منشآت طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومن المحتمل أن يتطلب إنهاء هذه الإعانات قانوناً من الكونغرس.

وقد دفعت منح وقروض قانون خفض التضخم مليارات الدولارات إلى مشاريع الطاقة المتجددة في جميع أنحاء البلاد؛



الشرق وزير الصناعة السعودي: "نيوم للهيدروجين الأخضر" سيلبي 10% من المستهدف العالمي

لاحتجاز الكربون، والتي لم يتم اكتشاف كيفية استخدامها، والتي كلما زاد ما يمكن استخدامه منها كلما تعددت طرق استخدام الكربون الذي يتم التقاطه، وبالتالي تتحول تلك المنتجات الثانوية من عنصر يكلف المال إلى مساهم به.

تهدف "مبادرة السعودية الخضراء" إلى التصدي للتغير المناخي وتعزيز جودة الحياة بالإضافة إلى حماية البيئة للأجيال القادمة. ويتزامن انطلاقتها مع استضافة المملكة لفعاليات "مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" (كوب 16).

يُتوقع أن يساهم مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر الجاري تنفيذه في السعودية، في تلبية ما يقرب من 10% من المستهدف العالمي لإنتاج الهيدروجين الخالي من الكربون، بحسب وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء في الرياض اليوم الثلاثاء.

تهدف أكبر منشأة في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر لإنتاج ما يصل إلى 600 طن من الهيدروجين الخالي من الكربون يومياً بنهاية عام 2026 وفقاً للموقع الإلكتروني للشركة. وتبلغ الاستثمارات الإجمالية للمشروع 8.4 مليار دولار، وقد حظيت الشركة بدعم كبير من حكومة المملكة، وكانت أول شركة سعودية تحصل على ترخيص صناعي لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

ويُصنع الهيدروجين الأخضر عبر استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتقسيم ذرات الماء. ويُنظر إلى هذا النوع من الوقود على أنه حاسم في التحول إلى الطاقة النظيفة في العقود القادمة.

المشروع الضخم في نيوم دفع السعودية لتقود زيادة الاستثمار العالمي في الهيدروجين العام الماضي، وفقاً للتقرير السنوي لاتجاهات الاستثمار في تحول الطاقة الصادر عن "بلومبرغ إن إي إف".

وقال وزير الصناعة السعودي في المنتدى أيضاً، إن أحد القطاعات الزاخرة بالفرص الكبيرة هي المنتجات الثانوية



الشرق ناقله نلف روسي معاقبة تسلك مساراً غير مألوف نحو الهند

حملت الناقله حوالي 730,000 برميل من خام الأورال في ميناء أوست-لوجا الروسي القريب من سانت بطرسبرغ على بحر البلطيق. وسلكت الرحلة السابقة لهذا الميناء عبر القناة الإنجليزية، قبل فرض العقوبات عليها من قبل بريطانيا.

تشير معلومات الشحن التي اطلعت عليها "بلومبرغ" إلى أن الناقله متجهة إلى ميناء فادينار على الساحل الغربي للهند، لكنها تُظهر وجهتها فقط حتى بورسعيد في مصر، وهي نقطة توقف شائعة للسفن التي تعتمد عبور قناة السويس.

برزت الهند كأكبر مشترٍ للنفط الخام الروسي المنقول عبر البحر بعد أن فقدت موسكو معظم أسواقها التقليدية، نتيجة فرض الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة دول أخرى حظراً على استيراد النفط الروسي عقب الحرب على أوكرانيا.

تسلك ناقله تحمل النفط الخام الروسي من بحر البلطيق إلى الهند، مساراً غير مألوف حول المملكة المتحدة، في الوقت الذي تُوسّع فيه بريطانيا عقوباتها على قطاع الطاقة الروسي.

أبحرت الناقله من طراز "أفراماكس"، التي تُدعى "أتيكا"، والتي فرضت عليها بريطانيا عقوبات الشهر الماضي لنقلها النفط الروسي، بالقرب من جزر شيتلاند في أسكتلندا، بدلاً من المرور عبر القناة الإنجليزية، فيما يُرجح أنها تتجه إلى الهند عبر قناة السويس.

يجعل هذا المسار الرحلة من بحر البلطيق إلى البحر المتوسط أطول بحوالي يومين، أي بزيادة بنسبة 25% مقارنة بالمسار المعتاد الذي يمر بين إنجلترا وفرنسا.

فرضت بريطانيا، الأسبوع الماضي، عقوبات على 30 ناقله مسؤولة عن نقل النفط الروسي، في محاولة للحد من تدفق العائدات النفطية إلى خزائن الكرملين، والتي تُستخدم لتمويل الحرب في أوكرانيا. كما أعلنت أن ثلاث جهات حكومية تعمل معاً لمواجهة ما يُعرف بـ"أسطول الظل" الروسي، الذي يُشتبه في استخدامه تأميناً مشبوهاً، وأدرجت إحدى السفن في القائمة السوداء بعد تجاهلها التحديات.

تُعد "أتيكا" أول ناقله تحمل النفط الروسي من البلطيق، وتسلك الطريق حول أسكتلندا منذ إعلان بريطانيا نيتها تحدي السفن ذات التأمين الضعيف في أكتوبر، وفقاً لبيانات تتبع السفن التي جمعتها "بلومبرغ".



سوق النفط في بحر الشمال تشهد أكبر حركة الشرق تداول في 16 عاماً

يواجه تهديداً بفرض رسوم جمركية أميركية من الرئيس المنتخب دونالد ترمب. كما لا تزال المخاطر الجيوسياسية في كل من أوكرانيا والشرق الأوسط تلقي بظلالها على السوق.

يوضح الجدول التالي الصفقات التي أُبرمت خلال عملية تُعرف باسم "سعر السوق عند الإغلاق" التي تعتمد على "بلاطس" لتحديد أسعار النفط القياسية. الأسعار المذكورة بالفارق قياساً إلى سعر "مزيغ برنت" المؤرخ

برنت الفوري

تشهد سوق النفط في بحر الشمال عادة نشاطاً مكثفاً من البيع والشراء، ويمكن لحركة التداول أن تكون ذات تأثير واسع النطاق. أربعة من الأنواع الخمسة المتداولة يوم الإثنين - "خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند" وفورتيز و برنت وأوسبيرغ - تُشكل جزءاً من سعر برنت المؤرخ القياسي.

في يونيو الماضي، قدمت شركتنا "غنفور" و"ترافيجورا" - أكبر شركتين لتجارة النفط في العالم - عروضاً مكثفة على العديد من الخامات القياسية، ما رفع أسعار النفط الفورية على مستوى العالم. وفي الشهر الماضي، عمدت شركة "بترواينوس" (Petroineos)، وهي مشروع مشترك بين شركة "بتروتشاينا" التابعة للحكومة الصينية ومجموعة "إنيوس" (Ineos) التي يملكها الملياردير البريطاني جيم راتكليف، لشراء النفط الخام بوتيرة هي الأسرع منذ 16 عاماً على الأقل.

شهدت سوق النفط ببحر الشمال أكبر حركة للتداولات في 16 عاماً على الأقل، وهو ما يزيد من حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط خلال السنة المقبلة.

جرى تداول 8 شحنات - تعادل حوالي 5.6 مليون برميل من الخام - يوم الإثنين خلال نافذة تسعير تديرها "بلاطس"، وهي وحدة تابعة لشركة "إس آند بي غلوبال كوموديتي إنسايتس" (S&P Global Commodity Insights). وهذا أكبر قدر منذ 2008 عندما بدأت "بلومبرغ" جمع هذه البيانات.

أبرز المشترين والبائعين

"ترافيجورا غروب" و"توتال إنرجيز" كانتا أبرز المشترين، بينما لم يبيع سوى "إكوينور" و"غنفور غروب". كل النفط المتداول تقريباً يُسهم في تحديد سعر مزيغ برنت المؤرخ، وهو أهم معيار لتسعير براميل النفط الفعلية في العالم.

تأتي موجة الشراء في توقيت غير معتاد، إذ عادةً ما تكون سوق النفط في بحر الشمال هادئة خلال ديسمبر مع بدء المتداولين إغلاق دفاتر حساباتهم، وهو ما يثير تساؤلات حول توقعاتهم للأسعار خلال الأشهر المقبلة.

تتراوح العقود المستقبلية القياسية بين 70 و80 دولاراً للبرميل منذ أغسطس الماضي، في وقت يتلمس فيه المستثمرون طريقتهم وسط حالة من الضبابية. ولم يتضح بعد موعد زيادة تحالف "أوبك+" للإنتاج أو التوقيت الذي تتمكن فيه الصين - أكبر مستهلك للطاقة - من إنعاش اقتصادها الذي

شكراً.